أزمة الديمقراطية في العالم العربي بين التحديات الداخلية والتحولات العولمية

The crisis of democracy in the Arab world between internal challenges and global transformations

لزهر وناسي
جامعة باتنة1، الجزائر، lazharouanassi@gmail.com
محمد الشريف أقضي
جامعة باتنة1، الجزائر، akdhimohamedcherif@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2018/11/25 تاريخ قبول النشر: 2018/12/06

ملخص:
تهتم هذه الدراسة بتحليل أزمة الديمقراطية في العالم العربي في ظل التحديات الداخلية والتحولات العولمية، حيث يؤكد الواقع العربي عدم قدرة الأقطار العربية على تفعيل منظومة القيم الديمقراطية إلى ممارسات ميدانية، والتي حالت دون بناء دولة المؤسسات الضامنة للممارسة الديمقراطية والمواكبة لتحديات العولمة.
إرتبطت مشاريع الترويج الدولي للديمقراطية في العالم العربي بعدة مبادرات دولية، أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعكس الطموح الأمريكي في الهيمنة على المنطقة العربية في إطار تكريس الدمقرطة القسرية، في حين إرتبطت السياسات الأوروبية في العالم العربي بعدة مبادرات ذات أبعاد إقليمية، و رغم أن هذه السياسات تحمل في طياتها مسعى البناء الديمقراطي ، إلا أن الواقع يؤكد إزدواجية هذه المبادرات بين الخطاب الشكلي والممارسات الواقعية.
الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ العالم العربي؛ التحديات؛ العولمة

Abstract:
This study was performed in order to analyses the Crisis of Democracy in the Arab World in the light of the internal challenges and globalization challenges, it is obvious that the Arab reality shows the incapacity of the Arab countries to translate these democratic values into field acts, which prevented building the state institutions granting the democratic practice as responds to the challenges of globalization. The plans of promoting democracy in the Arab world were linked to several international initiatives, among which the great middle east project which reflects the American ambition to dominate the Arab region in the framework of imposing democracy, at the same time the European policies in the Arab world were linked to several initiatives of regional dimensions but, despite the fact that these policies carry in itself an endeavor to build democracy, the reality shows a duality in these initiatives between the formal discourse and the realistic practices.
Keyword: Democracy; Arab world; challenges; globalization.

* المؤلف المرسل: لزهر وناسي، lazharouanassi@gmail.com

مقدمة:

شكل العالم العربي الإستثناء الوحيد في مجال التحول نحو الديمقراطية لأسباب تاريخية و ثقافية وفرت الأرضية الخصبة لاستدامة الأنظمة الباتريمونيالية في الدول العربية، تكريسا للعجز الديمقراطي الذي تبلور في غياب قواعد مرسخة لانتقال وممارسة السلطة في ظل هشاشة بناء دولة ما بعد الإستعمار في المنطقة العربية.

إرتبطت أزمة الديمقراطية في العالم العربي بعدة سياقات داخلية و عالمية متعددة المستويات، مثلت دفعا قويا للقوى الغربية في محاولة خلق مقاربات وعمليات معيارية منتجة لتحولات ديمقراطية في الأقطار العربية مع توافقها للمسعى الغربي في فرض نمط الديمقراطية الجاهزة، من خلال إعادة هندسة البناء الديمقراطي و معالجة مسألة الإستعصاء الديمقراطي وفق الوصفات النيوليبرالية في إطار عولمة معايير الديمقراطية في العالم العربي بالوسائل السلمية (القوة الناعمة) أو عن طريق تصدير نمط الديمقراطية القسرية بالوسائل القهرية.

كل هذه التحولات أثرت على تعميق أزمة الديمقراطية في المنطقة العربية في ظل التحولات الدراماتيكية التي أفرزتها الثورات العربية وما شكلته من تداعيات على مختلف الأصعدة، سيما على المستوى الأمني و التنموي وما خلفته من معضلات على واقع الديمقراطية في الأقطار العربية.

إنطلاقا من هذه الفكرة نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت التحديات الداخلية و المتغيرات العولمية في تكريس أزمة الديمقراطية في العالم العربي ؟**

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة للإجابة على هذه الإشكالية من خلال أربعة محاور وهي:

المحور الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الديمقراطية.

المحور الثاني: إتجاهات التيارات السياسية العربية نحو الديمقراطية.

المحور الثالث: أثر التحولات العولمية في تعميق أزمة الديمقراطية في المنطقة العربية.

المحور الرابع: أزمة الديمقراطية في بلدان الثورات العربي.

المحور الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الديمقراطية.

تتميز مفاهيم العلوم السياسية بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، وهو ما يمكن ملاحظته في تعريف الديمقراطية.

أولا: الديمقراطية في الفكر الغربي.

1- الأصول التاريخية للديمقراطية الغربية:

إن مصطلح الديمقراطية "**Democracy** " مشتق أو مكون من الكلمتين في اللغة اليونانية القديم"**Demos**" وتعني الشعب "**Cratos**" وتعني السلطة أو الحكم، من هاتين الكلمتين فإن الديمقراطية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب، وجيء بهذا المفهوم تمييزا لهذا النوع من الحكم القائم على الفردية أو الأقلية (بن دومية 2014، ص.114)، فالديمقراطية الإغريقية كانت ديمقراطية مباشرة ولم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية التي كانت مقتصرة على بعض الأفراد فقط، حيث لا يعتبر العبيد مواطنين لهم الحق في التصويت في الشؤون العامة (الشرقاوي 2007، ص.128) .

وقد إستقر في الدراسات المختلفة بأن الديمقراطية نشأت مع إنتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع الى المرحلة الرأسمالية Capitalism والتي جسدت تحولات سوسيو إقتصادية عميقة كانت العلامة

الأبرز فيها هي الصعود الإجتماعي والسياسي للبورجوازية الذي ترتب على النهضة الصناعية والتحول الحديث وأفول الإقطاع المتحالف مع السلطة الملكية والكنائسية (أيوب 2006، ص.18) ، من خلال وجود الأدبيات الفلسفية خاصة خلال القرن السادس عشر والسابع عشر التي قدمت الدعامة الشرعية لإسقاط النظم الفردية وتأييد فكرة الديمقراطية(بومحرات 2011، ص.89).

لقد كان لإندلاع الثورة الفرنسية 1789 الفضل الكبير في نشر الديمقراطية على أوسع نطاق على المستوى الفكري والممارساتي، حيث هيأت المناخ المناسب لتطبيق فكرة الديمقراطية بعد أن كانت مبدأ نظري بحت في عقول المفكرين ومؤلفاتهم، حيث حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عقب إندلاع الثورة، الذي أكد أن الأمة Nation هي مصدر السلطات بحيث لا يجوز للفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا إذا كانت صادرة منها والقانون يعبر عن الإرادة العامة للأمة، وهو تعبير ضمني على أن الديمقراطية وسيلة لتحقيق الحريات (الطيب 2007، ص.96).

وبوجه عام، تطورت الديمقراطية الغربية تاريخيا، ومرت بمحطات حاسمة، وتوسع خلال هذا التطور مفاهيم الشعب، الأمة، الفرد، وانتقل الإنتماء الأساسي قانونيا من العقيدة إلى المواطنة Citizenship كجزء من الأمة.

2- تعريفات الديمقراطية في الفكر الغربي.

عرفت الديمقراطية في الإصطلاح الغربي وفقا لمفهوم الثورة الفرنسية على أنها: " حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام السلطة غير سلطتها" (العيدي 2008، ص.10) ، وقد أخذ بهذا المعنى مفكرون بينهم الفرنسي "**Montesquieu**" الذي عرف الديمقراطية بقوله: " الديمقراطية هي أن يكون للشعب السلطة السيادية العليا"، أما "**Marcel Prelot**" فيرى أن: " النظام الديمقراطي هو الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال وحقيقي" وعبر عنها الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن **Abraham Lincolen** "الديمقراطية هي حكومة الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب"(رفعت 1996، ص.136).

يعرف "**هنتنجتون**" "**Huntington**" الديمقراطية بأنها: " نظام حكم يقوم على مجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية لمأسسة عملية صنع القرار السياسي، ومن هذه المتطلبات الإجرائية وجود دستور مكتوب واضح ومجلس نيابي، وإنتخابات دورية، وتداول سلمي على السلطة، وفصل بين السلطات، وتعددية سياسية تتضمن علاقة تنافسية بين مختلف الأطياف السياسية"(صافي 2009، ص.100).

يتبنى **معجم بلاكويل للعلوم السياسية** مفهوم الديمقراطية مفاده أنها: " نظام سياسي وإجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة Country وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة" (إيفانز 2004، ص.164).

ثانيا: الديمقراطية في الفكر العربي.

1- تعريفات الديمقراطية في الفكر العربي

يذهب بعض المفكرين العرب من أمثال "**جمال علي زهران**" إلى جعل مفهوم الديمقراطية مفهوما مفتوحا يتضمن مبدأ السيادة الشعبية، فيعرفها على أنها: " أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة وقناعة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة Sovereignty للشعب دون سواه، و تستلزم هذه المبادئ آليات معينة تجسد الفكرة إلى

واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة" (زهران 2005، ص.36).

ويعرفها "**علي خليفة الكواري**" بقوله: "إن **الديمقراطية المعاصرة منهج لإتخاذ القرارات الهامة من قبل الملتزمين بها، وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شبهة العقيدة، حيث غدت منهاجا عمليا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الإعتبار، ومراعاة مرحلة الممارسات الديمقراطية والنتائج المطلوبة تحقيقها من نتائج الحكم**"(الكواري 2000، ص.14).

ويرى الأستاذ "**بطرس بطرس غالي** بأن الديمقراطية الحقيقية لا تنحصر في مجرد مؤسسات Institutions إنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات، أي تكوين ثقافي يعزز مبدأ التسامح وإحترام الآخر، والتعددية والتوازن والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع (عبيدات 2007، ص.218).

من جهة أخرى، يرى المفكر العربي "**سعيد زيداني**"، أن الديمقراطية هي: " نظام وعقلية وأسلوب في بناء العلاقات، يضمن للشعب أفرادا أو جماعات حرية التعبير عن الرأي والتنظيم في جماعات ونقابات وأحزاب بما يكفل الحرية الفعلية وتكافؤ الفرص في مختلف القرارات الحاسمة"، في حين يرى **محمود ميعاري** أن الديمقراطية هي: " ضمان إستمرار المنافسة competition بين منظمات وأحزاب للوصول إلى الوظائف الحكومية كافة، من خلال إنتخابات elections دورية منظمة، وتوفير منظومة متكاملة من الحقوق المدنية والسياسية"(صافي 2009، ص.101).

2- التصور الإسلامي للديمقراطية.

نشأ في الفكر السياسي الإسلامي ثلاثة تيارات أساسية، وتباينت مواقفها إزاء الديمقراطية أولها التيار الرافض للديمقراطية جملة وتفصيلا، وثانيها لا يفرق بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشورى ويعتقد أن الفرق بينهما لا يقوم إلا على إختلاف الإسم، أما التيار الثالث فقد جاء توفيقيا حيث أجاز الأخذ من الديمقراطية ما يفيد الفكر الإسلامي(الحضرمي 2007، ص.51).

إن معظم أفكار منظري الفكر السياسي الإسلامي تندرج ضمن التيار التوفيقي بين الشورى* والديمقراطية، حيث حاولت إيجاد نموذج للديمقراطية متجذر من التراث الإسلامي من خلال نظام سياسي يتبنى الديمقراطية الغربية لكن بالبصمات الفكرية الإسلامية.

المحور الثاني: إتجاهات التيارات السياسية العربية نحو الديمقراطية.

1-التيار القومي: The national trend يضع التيار القومي الكثير من التحفظات حول الديمقراطية كطرح نظري وأيضا كممارسة فعلية، بحيث يعتبرها إختراقا لقيم التلاحم القومية وتكسيرا لكل الإرادات الواعية والراغبة في تحقيق الوحدة والتنمية، فمفكروا هذا التيار ينظرون لمسألة إنتقائية الجماهير نظرة دنيئة وسلبية، ويعتبرونها تهديدا لتماسك المجتمعات العربية حيث يعتبرون أن الديمقراطية السياسية تعبر عن تصور غربي لمشكلة الدولة (معراف 2013، ص.27).

تؤكد تجارب حكم بعض الأحزاب القومية في المشرق العربي على تحويل إيديولوجية العروبة إلى منظومة شمولية معادية للديمقراطية وما تستوعبه من مفاهيم، مثل الحرية والتداول السلمي للسلطة والمواطنة، وفي المقابل تنادي بخطابات تقليدية طوباوية مثل الإنخراط في معركة الكرامة، وبناء العروب بإعتبارها أفقا هاما

لتحقيق مكاسب المشروع القومي الحداثي في المجتمعات العربية (مالكي 2012، ص.54) ، مما أدى إلى تعمق الفكر القومي في الممارسة الديمقراطية العربية، فقد عانت تيارات الفكر القومي العربي الكبرى (البعث، الناصرية) من فجوات في مقاربتها للسياسة والحكم والعلاقة بين المجتمع والدولة وحقوق ومكانة الفرد، وقصورا عمليا في إعطاء الإعتبار للمبدأ الديمقراطي، حيث تم الإتكال على العذر القائل بأن الديمقراطية السياسية قاصرة وعاجزة عن تحقيق أهداف النضال القومي، حيث لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني أي دور تؤديه في العملية السياسية، بل ظلت مجرد جزء من آلية حكومية ضمن نظام الدولة، فكانت الهوة بين الخطاب و الفعل، وهكذا تغلغلت الدولة في المجتمع وتضخمت مؤسساتها البيروقراطية وزاد نفوذ مؤسساتها الأمنية (الصواني 2013، ص ص.69-70).

2- التيار الليبرالي: يعتبر هذه الإتجاه من أكثر التيارات السياسية قبولا للتوجه الديمقراطي على إعتبار أن المرجعية التي يستند إليها منذ بروزه كقوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية العربية تعتمد على القيم الليبرالية من حرية المبادرة الفردية Individual initiative وحرية السوق في الجانب الإقتصادي، أما على الصعيد السياسي فهو كان دائما يميل إلى التعددية السياسية والحزبية وحقوق الإنسان بما تتضمنه من إحترام الحريات العامة والمساواة بين الناس أمام القانون بالإضافة إلى إشتراط المنافسة كشرط للوصول إلى تحقيق الأهداف (معراف 2013، ص.29).

لم يحظى التيار الليبرالي Liberal trend بدعم الأنظمة العربية في وقت حظت فيه التيارات السياسية الأخرى بدعم الأنظمة الشمولية، فالإيديولوجية الليبرالية العربية واجهتها تحديات في كافة الأقطار العربية، بداية من الموروث الثقافي العربي السائد الذي يربط بين الأفكار الليبرالية والتحرر الديني والإنحلال الأخلاقي، وهو الأمر الذي قوض من تحركات التيار الليبرالي في الشارع العربي على عكس التيارات السياسية الأخرى (مصطفى 2012، ص.1).

ظلت الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء التيار الليبرالي ترفع شعارات الرأسمالية وتنتقد الطروحات القومية، مما جعلها أكثر إنسجاما مع مرحلة الإنفتاح الديمقراطي في بداية تسعينيات القرن المنصرم، حيث أن روادها ظلوا دائما يعتبرون أن الديمقراطية البورجوازية هي نتاج المجتمع الرأسمالي Capitalist society ، وأن سيادة المناخ الديمقراطي السياسي يساعد على تحديث الإقتصاديات العربية، غير أن أفكار الليبراليين العرب لم تحظى بقبول التيارات السياسية الأخرى، خاصة تيار الإسلام السياسي(معراف 2013، ص.29).

3- تيار الإسلام السياسي Political Islam

تسعى بعض تيارات الإسلام السياسي كبقية التيارات الأخرى أن تنال ثقة الشعب، والحصول على تفويض الوصول إلى الحكم وممارسة النموذج الإسلامي في السلطة، والتوافق المجتمعي على تأمين ضمانات الديمقراطية وديمومتها لبناء الدولة وتحقيق التنمية الشاملة(قويسي 2012، ص.146) ، غير أن بعض تيارات الإسلام السياسي الأخرى لم تكن متقبلة لفكرة الديمقراطية بالقدر الذي يسمح لها بأن تقبل بإنتهاجها وتطبيقها في ممارستها الداخلية أو عند تعاملها مع الآخر، بل كان الرفض السمة الغالبة على أجندتها المتشددة، غير أن الأمر لا ينطبق على جميع التيارات الإسلامية حيث نجد الجناح المعتدل قبل قواعد اللعبة الديمقراطية، وإعتبرها وسيلة لتحقيق المشاركة في صنع القرار(معراف 2013، ص.23).

من القضايا الخلافية الأساسية بين الإسلاميين وغيرهم من التيارات الأخرى في العالم العربي قضية الديمقراطية، حيث أن أطراف كثيرة خصوصا- الليبراليين-، إتهموا الحركات الإسلامية بسوء نيتها تجاه الديمقراطية وإيمانها التكتيكي بها، وإستخدمت لهذه الغاية حزمة أدلة وشواهد تؤيد هذا الحكم، ومن ناحية أخرى بذل الإسلاميون قصارى جهدهم لإثبات جدارتهم في وصف العملية الديمقراطية، وقدموا أمام هذه الإدعاء مجموعة من الحجج النظرية والعملية لها(جبرون 2013، ص.47).

يعتقد معتدلوا التيار الإسلامي أن الديمقراطية مجموعة إجراءات وتقنيات تضبط عملية إختيار القادة والمسؤولين والنواب، وتؤطر عمليات إتخاذ القرار وتداول الرأي في التنظيمات والمؤسسات والدولة، وهي بهذا التحدي لا تتعدى كونها تحديثا لمفهوم الشورى الذي بقي تاريخيا في إطار المبادئ العامة، وهو ما يصطلح عليه بالديمقراطية الأداتية التي تتميز بغلبة الجوانب التقنية عليها وطرحها الفلسفي العميق.

واقعيا، فشلت أغلب تيارات الإسلام السياسي في تأكيد قدرتها على ممارسة الديمقراطية ففي تجربة السودان مثلا: شاركت الحركة الإسلامية ضمن نظام عسكري نفذت إنقلابا عسكري للوصول إلى السلطة، وقامت بإلغاء الأحزاب(جبرون 2013، ص.51) والنقابات والإتحادات المهنية، حيث تأكد أن هذه التيارات لا تمتلك أي رؤية للديمقراطية مستنبطة من الأصولية الدينية، ولكنها تتكيف بإستمرار مع واقع متغير تنسبه للإسلام، لذلك تراوحت مواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية بين الرفض و القبول بحسب طبيعة الحركة والبيئة السياسية التي توجد فيها هذه الحركات، ومميزات القوى ودرجة تطور وإنتشار الفكر الديني religious thought في المجتمع (حيدر 1996، ص ص.164-165).

يؤكد "**إسماعيل الشطي**" في كتابه " **الإسلاميون و حكم الدولة الحديثة**" أنه بعد الإخفاقات المتتابعة والمتلاحقة لتيار الإسلام السياسي خلال العقدين الماضيين، إقتنع منتسبوا الحركات الإسلامية بفرضية أن العدو الأول للفكر السياسي الإسلامي هو الأنظمة الشموليةTotalitarian regimes ، حيث أنها من أكثر الأنظمة قساوة وشراسة للحركات الإسلامية حيث تحظى الدعوة الإسلامية بفرص واسعة وتمكين أكثر فاعلية في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تمثل ضمانات أكثر وثوقا لنشر الدعوة والفكر السياسي الإسلامي سيما في ظل تحديات العولمة، لذلك يسعى تيار الإسلام السياسي لتثبيت معالم الديمقراطية في بعض الدول العربية ليس خدمة لمبادئ الديمقراطية فحسب، بل حماية لإستمرار إنتشار التيار الإسلامي في الممارسة السياسية بطريقة لا تؤدي لأسلمة الدولة نظرا لوجود أقليات دينية أخرى (الشطي 2013، ص ص.107،108).

المحور الثالث: أثر التحولات العولمية في تعميق أزمة الديمقراطية في المنطقة العربية

أولا: مشاريع ترويج الديمقراطية في العالم العربي.

1- مشروع الشرق الأوسط الكبير وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي

تعتبر مبادرة الشراكة من أجل التقدم لمستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وإفريقيا والمعروفة غالبا بمشروع الشرق الأوسط الكبيرGreater Middle East project مبادرة أمريكية في جوهرها، وإن كانت تنسب رسميا إلى مجموعة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم، فقد جاءت المبادرة بإقتراح أمريكي، وتم نشرها بصفة غير رسمية أشهر عديدة قبل إنعقاد قمة الثمانية في جورجيا بالولايات المتحدة في جوان 2004(هوادف 2012، ص.202) ، وعبرت عنها الإدارة الأمريكية على أنها إستراتيجية مستقبلية للحرية في الشرق

الأوسط تهدف للقضاء على النظم الإستبدادية وتصدير الديمقراطية إلى الشعوب المحرومة من الحرية(Girdner, 2005,p.37).

طرح **ريتشارد هاس** مشروع الشرق الأوسط أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في يوم 4 ديسمبر 2002، بعنوان" خطة أمريكا للديمقراطية في العالم العربي"، حيث أجمل عدة مبررات لتركيز الولايات المتحدة على طرح هذا المشروع، على النحو التالي(الخطيب 2018، ص ص. 62،63):

* أن مساندة الديمقراطية هي مسألة مبدئية في السياسية الخارجية الأمريكية التي لابد أن تنشرها في الدول العربية من أجل تحقيق الحرية بإعتبارها طموح كوني.

* المزاوجة بين القيم والمصالح، أي تغليف المصالح بالقيم والمثاليات، في إشارة منه إلى إمكانية التكامل بين المثالية والواقعية Idealism and Realism .

* الولايات المتحدة تزدهر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات، بدلا من عالم من الأنظمة الإستبدادية والفوضوية، لأن العالم الديمقراطي عالم مسالم أكثر وكلما زاد عدد الديمقراطيات في العالم إتسعت المناطق التي تسعى دولها إلى حل خلافاتها بالطرق الدبلوماسيةDiplomatically .

يتكون مشروع الشرق الأوسط الكبير من مقدمة وثلاثة عناوين أساسية، وبعد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع الحالي في المنطقة العربية بالكارثي، وذلك على النحو الآتي(المخادمي 2005، ص.61):

40% من العرب البالغون أميون، وتشكل المرأة ثلث هذا العدد.

- من المتوقع أن يكون في المنطقة العربية 25 مليون عاطل عن العمل قبل عام 2010.

- يعيش ثلث العرب على مدخول دون دولارين في اليوم الواحد.

- لا تشكل المرأة سوى 3.5% من المقاعد البرلمانية Parliamentary seats

ويختتم التقرير بدعوة رنانة من أجل الإصلاح، إذ يذكر بأن العالم العربي يقف على مفترق الطرق، مشيرا إلى الخيارات المماثلة بعبارات صريحة، إما أن تستمر الحكومات في الإبقاء على الوضع الراهن فتصدر سياسات غير قادرة على مواجهة تحديات المنطقة، أو أن تسعى إلى نهضة عربية، ترتكز على تنمية إنسانية بخطى حثيثة، حيث يحث التقرير أيضا على إجراء إنتخابات حرة ونزيهة وعلى الإعتراف بحق أحزاب المعارضة في الوجود، وينادي بفرض ضوابط أكبر على السلطة التنفيذية، عن طريق تكليف السلطة التشريعية بمسؤوليات رقابية والحاجة إلى إستقلال القضاء، مع تمكين المجتمع المدني، وسيادة القانون، وإرساء الضمانات لحقوق المواطنين الأساسية، وخاصة حرية التعبير وتشكيل النقابات، وإزالة القيود ضد المرأة في سوق العمل(هوادف 2012، ص.203).

يمكن للباحث أن يستشف المحاور الرئيسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، إستنادا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، كما يلي:

حكم القانون: الذي تبنى عليه جميع مؤسسات الحكم كالتمثيل السياسي والمنصف، و الإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة، عن طريق تقوية مؤسسات الحكم المحلي وتحرير منظمات المجتمع المدني وتشجيع الإعلام الحر(تقرير 2002، ص ص.112،111،110).

بناء مجتمع المعرفة: building a knowledge society in the arab world حيث تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والصعود في معارج العلم خاصة في زمن العولمة نظرا للفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة العربية وهجرة الأدمغة العربية التي تمثل تحديا صارخا للمضي في التنمية، ومقاربة مجتمع المعرفة تتضمن أركان أهمها: التعليم الأساسي التعليم بواسطة الأنترنيت، تدريب إدارة الأعمال، ضرورة تنظيم الندوات واللقاءات لبحث إصلاح التعليم وتحديد السلبيات منه مثل ملتقى الشرق الأوسط لإصلاح التعليم في مارس2005(المخادمي 2005، ص ص.65،64) لهذا يتمثل محور مجتمع المعرفة في صياغة سلسلة من الرؤى الإستراتيجية بهدف إعادة هيكلة المنطقة العربية من الداخل لتحقيق نهضة عربية تتمحور حول مجتمع متفتح قائم على أساس المعرفة ويرتبط إرتباطا أساسيا بالحوكمة والتنمية البشرية، ومزيد من الحريات والعدالة والكرامة الإنسانية(.Fergany,2006,p.33).

لا يمكن إنكار أن ما ورد في المشروع من مقترحات إصلاحية هي أمور تشعر المجتمعات العربية بأنها بأمس الحاجة إليها، فهناك نقص خطير في مجال المعرفة، وفي التمتع بالحريات وتمكين المرأة، كما أن النظم الإقتصادية العربية تعاني من الإهتراء، غير أن الإطار الأوسع الذي يحتوي كل هذه النقائص لم تتم معالجتها في المشروع، حيث أن تطبيق المشروع أدى إلى تراكم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الموجودة أصلا، كما أن إدماج إسرائيل في المشروع دون إستيعاب دروس الصراع العربي الإسرائيلي يؤدي إلى إعتبار مشروع الشرق الأوسط الكبير إمتدادا لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه **شمعون بيريز** في بداية تسعينيات القرن المنصرم، الذي يعد مسألة جوهرية في تعزيز أمن إسرائيل(الحمش، 2004، ص.28) ، وهي التصورات التي تنسجم مع رغبة المحافظين الجدد فيما يعرف بشعار "**دمقرطة العالم**" عن طريق نشر ذلك على مختلف الأصعدة، خاصة في إطار إعادة بعث فكرة الحرب المقدسة التي تم الإعلان عنها عقب تفجيرات 11سبتمبر 2001، حيث يمثل العراق نموذجا يقتدى به في تعميم الحرية و الديمقراطية والتخلص من الديكتاتورية والشمولية، وهي الرسالة الأخلاقية التي أعلنتها إدارة بوش الإبن في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مطلع عام2002.

2- السياسات الأوروبية ومعضلة البناء الديمقراطي في العالم العربي.

شكلت بداية التسعينيات تطورا حقيقيا للمبادرات الأوروبية تجاه العالم العربي، وفي إطار الإهتمام بدول الجوار الأوروبي، أكد المفكرون الإستراتيجيون في أوروبا عن الحاجة الملحة لتنظيم إجراءات محددة لإكمال عمليات الإصلاح في الضفة الجنوبية، حيث تم التأكيد على دور الإصلاح السياسي والإقتصادي في تحقيق الأمن والإستقرار في دول الجوار الأوروبي(دندان، 2014، ص.181).

ونشير في هذا الصدد إلى أهم السياسات الأوروبية تجاه العالم العربي بعد نهاية الحرب الباردة على النحو التالي:

1- مسار برشلونة: أكد إعلان برشلونة في الجزء المخصص للبعد السياسي والأمني للشراكةpartnership على ضرورة إلتزام الدول العربية **بإحترام قيم الديمقراطية** و حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك طبقا لما ورد في الإتفاقيات الدولية، عن طريق ضمان الممارسة الشرعية للحقوق والحريات وضمان حرية التعبير وتأسيس الجمعيات، و يهدف إعلان برشلونة لتحقيق بعدين متكاملين، أما البعد الأول فهو بعد ثنائي، بحيث يحمل الإتحاد الأوروبي European Union عددا من الأنشطة على مستوى ثنائي مع بلد في إطار ما يسمى بإتفاقيات الشراكة التي بموجبها يتفاوض الإتحاد الأوروبي مع الشركاء المتوسطين بشكل فردي، أما البعد الثاني فهو بعد إقليمي بموجبه يعد الحوار الإقليمي أحد الجوانب الهامة للشراكة في المجالات السياسية الإقتصادية والثقافية، ويتيح مبدأ الإقليمية regionalism الفرصة لحل المشاكل المتوسطية عن طريق الحوار الإقليمي(waldner 2006,p.7) حول مسألة **تعزيز الديمقراطية** والأمن في دول حوض المتوسط من خلال مبادرات الإصلاح المتمحورة حول سبل الخروج من معضلة العجز الديمقراطي والفساد السياسي، وهي الرهانات التي حملها الاتحاد الأوروبي على عاتقه من أجل خلق بيئة أمنية خالية من الإرهاب والنظم التسلطية ومخاطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل(Balfour 2004,p.p.13,14).

2- **سياسة الجوار الأوروبية European Neighbourhood Policy :** يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وتتركز على ثلاثة مجالات أساسية (سياسة تفضيلية، وإقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، إقامة علاقات واسعة على أساس من التعاون)، مع الإشارة إلى تأطير قيم الإتحاد لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم في: إحترام دولة القانون، الحكم الراشد، تعزيز التنمية المستدامة، وهي العناصر الضرورية لتفعيل سياسة الجوار بين الإتحاد وشركائه(عدالة 2014، ص. 323).

المحور الرابع: أزمات الديمقراطية في بلدان الثورات العربية.

ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي إجتاحت أجزاء العالم من شرق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط Middle East كتركيا وإيران، مما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية(كعسيس 2014، ص.221) وتكريس مبدأ الدولة القطرية منذ إستقلال الدول العربية، والدفاع عن هذا المبدأ بكل شراسة تحت قناعات عدة، علما أن العمل بهذا التوجه لم يمس مفهوم المواطنة، وكانت نتيجة ذلك أن الفرد العربي إنقطعت به السبل في منتصف الطريق، فلا هو أكمل مشوار أشواقه القومية السائدة بعد فترة الإستعمار Colonization والطامحة إلى دولة عربية كبرى، ولا هو شعر بعمق الإنتماء المواطناتي إلى الدولة القطرية(مباركية 2013، ص.106).

أحدث مسار الثورات العربية، المعروفة إعلاميا بالربيع العربي Arab Spring ، الكثير من التغيرات في ديناميكيات القوة والنفوذ في المنطقة العربية، حيث إمتد تأثير تلك الثورات Revolutions إلى الخصائص البنيوية للنظام العربي، من حيث التغير في نمط توزيع القوى بعد إحتلال العراق في 2003، وسقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، ليبيا و اليمن في 2011، فيما تشهد سوريا حربا إستنزفت فيها كل القوى، ومن حيث التغيير في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السعودي - المصري، وإفساح المجال أمام دول عربية أخرى للقيام بأدوار أكثر تأثيرا وفعالية في الشؤون الإقليمية(مساعيد 2014، ص.32) .

من جهة أخرى، واجه المسار الإنتقالي في بعض بلدان الثورات العربية على إمتداد عدة سنوات مرحلة تاريخية دقيقة، كادت تعصف بجهد ما بعد الثورة، فتزايدت وتيرة العنف، وغلاء المعيشة وإحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبيات الجهوية والإيديولوجية من حين لآخر، وعودة رموز النظام القديم، وبروز نذر الثورة المضادة (الجمعاوي 2014، ص.72).

إن الإنتفاضات العربية، وإن أسقطت أنظمة إستبدادية فإنها لم تحل المشكلة الجوهرية والمتمثلة في هوية الدولة والنموذج المجتمعي، بل يذهب البعض إلى الإعتقاد بأن النجاحات التي حققها تيار الإسلام السياسي Political Islam ستزيد المشكلة تعقيدا، خصوصا في البلدان التي تعرف تعددية طائفية ودينية، وهو ما ينعكس سلبا على إشكالية التوافق consensus الوطني في هذه الدول بالرغم من أن الديمقراطية هي الكلمة الرئيسية في الخطاب السياسي الإسلامي إلا أن الممارسات الميدانية أثبتت إنحراف بعض الأحزاب الإسلامية عن جوهر الديمقراطية والمتمثلة في إحترام التعددية السياسية والدينية والمذهبية، كما أن صعود الإسلاميين للحكم أرعب المؤسسة العسكرية في بعض الدول التي بدأت تتخوف من سيناريوا الفوضى والإنقلاب على مبادئ وقيم الممارسة الديمقراطية(Erzsebet 2012, p17.).

إذا نظرنا بتمعن في خارطة الحراك الإجتماعي والسياسي في العامين المنصرمين، فإننا نجد أنفسنا أمام موجة رابعة للديمقراطية Fourth wave of democracy يمكن الإستدلال عليها بسقوط أنظمة تسلطية عبر ثورات جماهيرية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، مع تغير رأس السلطة على الأقل، وتتجه التطورات بشكل متسارع للإطاحة بالنظام الأكثر دموية، وعنفا في تسلطه وهو النظام السوري، ووصل صدى هذه التحركات إلى السعودية ولو على نحو خجول، حيث قامت الحكومة السعودية بتقديم عطاءات سخية بلغت أربعين مليار دولار من التقديمات الإجتماعية المختلفة طمعا بتهدئة الأمور(كريم 2013، ص.12).

تؤكد الحالة الراهنة للثورات العربية بأن مرحلة ما بعد الثورة، أو ما بعد سقوط النظام لا تعني نهاية الثورة، كما لا تعني نجاح التحول نحو الديمقراطية بالضرورة، بل هي تجربة قاسية يعيشها المجتمع بأسره سواء من الناحية الأمنية أو التنظيمية، أو على مستوى المعيشة في ظل الإقتصاديات المترهلة، والتناقضات القيمية، ومواجهة الثورة المضادة والمحاولات الإنقلابية(الحوراني 2015، ص.356).

إن فشل الديمقراطية في بلدان الثورات العربية، تفسر بروز الطائفية في الصراعات الجديدة في العالم العربي New conflicts in the Arab world ، فقد دفع تراجع الدولة بالإضافة إلى أعمال العنف التي تمارسها أقليات Minorities تسيطر على الدولة، دفعت المواطنين في هذه البلدان إلى اللجوء إلى الهويات والجماعات الطائفية من أجل تأمين الحماية الأساسية التي لا تستطيع الدولة أن تقدمها، كما بحثت هذه الجماعات عن حلفاء خارجيين للحصول على الدعم في الصراعات السياسية والعسكرية المحلية(غوس 2014، ص.10).

لم تفض ثورات الربيع العربي إلى بناء ديمقراطيات مستقرة كتلك التي أفرزها إنهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، إنما دفعت بالدول العربية إلى الوراء، وأدخلتها في نفق مظلم من صراعات داخلية وإنهيارات مؤسساتية وتفكك الدول، فالدولة مغيبة في ليبيا، والجيش عاد إلى الحكم في مصر، والحرب الأهلية Civil war دمرت الدولة السورية، واليمن على شفا التقسيم(شحادة 2014، ص.12).

وعليه يمكن القول أن التحولات السياسية في الدول العربية، أثبتت عدم وضوح مستقبل الديمقراطية في العالم العربي، سيما بعد الثورات الشعبية التي شهدتها أغلب الدول العربية في إطار ما يصطلح عليه إعلاميا بموجة الربيع العربي، فقد أصيب الشعب بخيبة أمل من ضعف كل من التيارات السياسية اليسارية والليبرالية، وعدم النضج للإسلام السياسي، فالإنتفاضات العربية جاءت إستجابة لسوء أداء أنظمة ما بعد الإستعمار بسبب الأداء غير المقنع الذي أدى إلى تحدي الشعوب العربية المجردة من قيم الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية(ناغاسوا 2015، ص ص.138،140) ، مما أدى إلى فقدان الشرعية التاريخية والسياسية للأنظمة، وإستبدال الأيديولوجيا الوطنية والقومية بالزبائنية (تعميم الفساد)، وإحياء الإنتماءات الضيقة، وإستخدام الدين والقمع واللجوء إلى شرعية جديدة خارجية تتمحور حول التبعية للخارج، الأمر الذي كرس سلطة إستبدادية من النمط المافياوي الأمني مندمجة في النيوليبرالية الكونية، وحائزة على مباركة ودعم قوى ومؤسسات العولمة(نعمة 2015، ص ص.245،248).

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره، يتبين أن أزمة الديمقراطية في العالم العربي ترتبط بهشاشة وضعف التيارات السياسية العربية التي يمكن الإعتماد عليها في عملية البناء الديمقراطي، خاصة التيار القومي الذي يعتقد أن فكرة الديمقراطية مجرد تصور غربي لمشكلة الدولة، مما ساهم في إستدامة الأنظمة التسلطية في العالم العربي، حيث تحولت الدول العربية الى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو طائفي أو عائلي أو جهوي، وقد تأخذ بنمط الديمقراطية الشكلية في محاولة لتكيف الأنظمة الباتريمونيالية مع التحولات العولمية المتمحورة حول مناهج وسياسات الغرب في عولمة القيم الديمقراطية في العالم العربي عن طريق مجموعة من الإستراتيجيات تضمنت تصدير نموذج الديمقراطية الجاهزة للعالم العربي بوسائل سلمية أحيانا وممارسات قسرية في أغلب الحالات، وذلك نحو إعادة إنتاج أنظمة تسلطية تتناغم مع مصالح واستراتيجيات الغرب في إطار تكريس نمط الديمقراطية الشكلية.

ميدانيا، لم تفض الثورات العربية إلى بناء ديمقراطيات مستقرة كتلك التي حدثت في أوروبا الشرقية في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، كما أثبتت هذه الثورات محدودية إدعاءات الدول الغربية دعمها لعمليات البناء الديمقراطي في المنطقة العربية، و يتجسد ذلك في تورط عدة قوى غربية في نشر الفوضى الخلاقة في المنطقة، و القبول بإسقاط رأس النظام مع المحافظة على التوجهات الإستراتيجية للأنظمة النيوباتريمونيالية، مما أدى إلى تراكم أعراض الأزمة الديمقراطية في الأقطار العربية، نظرا لإعتبار هذه الثورات وإن أسقطت أنظمة إستبدادية، فهي لم تحل المشكل الجوهري المتعلق بسؤال الدولة والظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات العربية، وهو مايجعلنا نعتقد أن الحراك العربي جاء لتكريس مسار الإنتقال من مرحلة العجز الديمقراطي الى مرحلة الفوضى الخلاقة بسقوط الأنظمة وتفكك الدول و انهيارها في ظل تورط عدة قوى عالمية وإقليمية في إذكاء الحروب الطائفية و الدينية والجهوية، من خلال عملية ترويج الديمقراطية الشكلية الجاهزة و تعميم موجة الفوضى الخلاقة في الدول العربية وفق تصورات Condoleezza Rice في إرساء قيم الديمقراطية الأمريكية في عملية بناء العالم العربي الجديد.

قائمة المراجع.

أولا: باللغة العربية.

أ-الكتب.

1- إيفانز، غ، توينهام، ج.(2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

2- الطيب، م.ز.(2007). علم الإجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية.

3- الكواري، ع.خ.(2000). المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4- المخادمي، ع.ر.(2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5- الصواني، ي. م.ج(2013). إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

6- الشطي، إ.(2013). الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة. بيروت: منشورات ضفاف.

7- الشرقاوي، س.(2007). النظم السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية.

8- جبرون، أ.(2013). الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: إتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات.

9- كريم، ح.(2013). الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات. بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

10- مباركية، م.(2013). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11- معراف، إ .(2013). مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12- علي، ز.ج.(2005). الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

13- علي، ح.إ. (1996).التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

14- قويسي، ح.(2012). الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

15- رفعت، ع.ا.(1996). النظم السياسية. القاهرة: المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية.

16 ¯ غوس، غ.(2014). ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، الدوحة: مركز بروكنجز.

ب- الدوريات و المجلات العلمية.

17- الجمعاوي، أ.(2014). المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية. (6). 72-85.

18- الحوراني، م.ع.ك.(2015). ما بعد الثورة: القوى الفاعلة ومسارات العقلنة. المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 8 (2).

19- الحضرمي، ع.(2007). الشورى والديمقراطية حوارية الموروث الديني والحداثة السياسية. المجلة العربية للعلوم السياسية. (16). 35-60.

20- العيدي، ص.(2008). المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية. (2).43-65.

21- بومحرات، ب.(2011). الدين و السياسة في الجزائر: أي علاقة. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية.(5).684-695.

22- بن دومية، ن.(2014). الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الراشد. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. (2).109-124.

23- كعسيس، خ(2014). الربيع العربي بين الثورة والفوضى. المستقبل العربي. (421).220-234 .

24- مساعيد، ف.(2014). مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد. دفاتر السياسة و القانون.(11).31.-60.

25- مصطفى، ه.(2012). لماذا أخفق التيار الليبرالي في المنطقة العربية ؟. مجلة السياسة الدولية. (188).

26- ناغاسوا، إ.(2015). مستقبل أنظمة ما بعد الإستعمار في الوطن العربي. مجلة إضافات. (32/31).134-140.
27- نعمة، أ.(2015). الدولة الغنائمية والربيع العربي. مجلة إضافات. (32/31).245.-251.
28- عبيرات، م.ع.أ.(2007). التنمية والديمقراطية في ظل العولمة. مجلة العلوم الإنسانية. (11).215.-230.
29- عدالة، ج. تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي. مجلة العلوم الإجتماعية.(19).
30- صافي، خ.م. و يوسف، ط.أ .(2009). إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر. مجلة جامعة الأقصى. (1).95-130.

ج- المذكرات و الأطروحات.

31- أيوب، ح.ص.(2006). آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية). جامعة نابلس.
32- دندان، م.(2014/2013). الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة: دراسة حالة العالم العربي.(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية). جامعة باتنة.
33- هوادف، ع.(2012). مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية.(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية). جامعة الجزائر3.

د- الملتقيات و الندوات.

34- الحمش، م.(2004). المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير. ملتقى دولي حول الشرق الأوسط الكبير. جامعة دمشق.

هـ- مواقع الإنترنيت.

35- شحادة، إ. و نديم،ر.(ديسمبر2014). رؤية إسرائيلية للثورات العربية. تم تصفح المقال في: 22 /2018/09.
http://mada-research.org/programs/israel_studies_arabic

ثانيا: باللغة الأجنبية.

1. **Books :**

36-waldner, B. F(2006). partenariat euro-méditerranéen: Coopération régionale Panorama des programmes et des projets. Bruxelles :Commission européenne

2. **Periodicals and Scientific Magazines** :

37-Erzsebet, R.(2012). The arab Spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference. **policy brief**. (9/10).1-20.

38-Fergany, N.(2006). Steps towards reform. **Nature : International Weekly Journal of Science.**(2).33-34.

39-Girdner, E.(2005). the Greater Middle East Initiative Regime change Neoliberalism and US Global Hegemony. **the Turkish Yearbook of International Relations**. (36).37-71.

3. **Seminars and Forums :**

40-Balfour, R.(2004). Democracy and Security in the Mediterranean: Recent Policy Developments**. Conference on Democracy and Security in the Barcelona Process**, ROME.